ثلاثة احتمالات: اولها تكريس الحالة التي أفرزها انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني على هذا النحو، والتي تقول بوحدة الشعب، ولا تولي لوحدة الفصائل أهمية تذكر؛ وثانيها ان تعود الأطراف الفلسطينية كافة الى نقطة البدء في الحوار؛ وآخرها ان تقدم الفصائل، او بعضها، تنازلات من شأنها العودة الى اطر م.ت.ف. والنضال من داخلها لتثبيت اتفاق عدن ـ الجزائر. ولم يترك المجلس الوطني السابع عشر الباب مغلقاً في وجه معاودة الحوار الوطني الفلسطيني، بل ان قراراته السياسية نصت على «تكليف المجلس الوطني الفلسطيني لمكتب الرئاسة واللجنة التنفيذية بتشكيل لجنة من بين اعضائهما، تشارك في متابعة الحوار الوطني الشامل من اجل اغنائه وضمان استمراره وانجاحه في تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية والحفاظ عليها»*.

محاولة احياء الحوار الداخلي

تبلورت ثلاثة تيارات رئيسة داخل الساحة الفلسطينية، على اثر دورة المجلس الوطني في عمان: تيار يقول بامكان العمل الوطني الفلسطيني، عبر «فتح» وقرارها الوطني، ولا يرى ضرورة لاستئناف الحوار مع الفصائل الاخرى، على اعتبار ان «دورة عمان» حظيت بتأييد الشعب الفلسطيني، وان الوحدة هي وحدة الشعب والتفافه حول قيادته الشرعية؛ وتيار ثان يقول بضرورة تجديد الحوار الفلسطيني الشامل، بهدف التوصل الى الوحدة الوطنيـة، وهي وحدة فصائل العمل الوطني الفلسطيني، داخل اطار م.ت.ف. اما التيار الأخير، الذي مثله، أسـاساً، المنشقون، فيرى في قيادة «فتح» قيادة تخطاها الزمن وان حل الأزمة على الساحة الفلسطينية يتم باسقاط تلك القيادة، نهجاً ورموزاً. ويدعو اصحاب هذا التيار الى ضرورة قيام م.ت.ف. جديدة.

هذه التيارات الثلاثة، تصارعت قواها، منذ ما بعد انتهاء دورة المجلس السابعة عشرة التي عقدت في عمان، وظلت تتصـارع، على الرغم من تبـاينات أدوات الصراع، ومدى فعلها، ومحطات توقفها او استئنافها. ولعل الخيارات السياسية لكل من التيارات الثلاثة اضفت على الوضع الفلسطيني العام صعوبات جدية، حالت دون تحقيق تقدم واضح منذ ما بعد انعقاد المجلس الوطني في عمان حتى «اعلان براغ» بتاريخ ١٩٨٦/٩/٥.

ولعل ابرز المصاعب هي تلك التي نجمت عن اقدام اللجنة التنفيذية المنبثقة عن الدورة السابعة عشرة على التوقيع على الاتفاق الفلسطيني ـ الاردني، الذي أعلن، رسمياً، في ١٩٨٥/٢/١١، واشتهر باسم «اتفاق عمان»، وما رافقه من تعزيز العلاقات مع جمهورية مصر العربية، والجمهورية العراقية، ومبادلة سوريا العداء.

في غضون ذلك، اتخذ التحالف الديمقراطي، الذي اوقفت الجبهة الشعبية نشاطها فيه، واقتصرت عضويته على الديمقراطية والشيوعي الفلسطيني، خياراً سياسياً يقوم على استمرار الدعوة الى تجديد الحوار الوطني الفلسطيني واسقاط اتفاق عمان، مع محاولة للحفاظ على القواسم المشتركة مع النظام السوري، وابرزها العداء للنظامين المصري والعراقي. وحرص التحالف الديمقراطي على ابقاء منافذ الحوار مفتوحة بينه وبين قيادة «فتح» واللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ودعا الامين العام للجبهة الديمقراطية، نايف حواتمة، بعد أقل من شهرين من انعقاد المجلس الوطني في عمان، الى حوار شامل لجميع فصائل المقاومة، دون استثناء، ودون شروط مسبقة، ودون «فيتو» من أحد على أحد (**السفير**، بيروت، ١٩٨٥/١/٢٥).

وفي هذا السياق، التقى محمود عباس (ابو مازن) بوصفه رئيساً للجنة الوحدة الوطنية التي شكلها المجلس الوطني الفلسطيني في عمان، مع مسؤولين من الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني. وصرح عباس بأن اللقاء يندرج في اطار العمل لتنفيذ قرار المجلس الوطني بشأن الاحتفاظ بثلاثة مقاعد خالية داخل اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. للمنظمات التي لم تحضر اجتماع المجلس في عمان. وأشار الى أن لجنة الوحدة الوطنية الفلسـطينيـة سوف تواصل مهمتها لدى كل الأطراف الفلسطينية (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/١/٢٦). وعلى صعيد آخر، شددت أطراف التحالف الوطني من هجومها السياسي ضد قيادة م.ت.ف. ملوحة بضرورة قيام «جبهة فلسطينية عريضة»، بهدف «تصحيح مسار الثورة الفلسطينية» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٤/٢/١).

---

* **شؤون فلسطينية**، العدد ١٤٠ ـ ١٤١، تشرين الثاني/كانون الاول (نوفمبر/ ديسمبر) ١٩٨٤، ص ١٦٦.